

## تقرير عن: ندوة «من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل»

بيروت، ٢٣ - ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٠٩

أحمد مالكي (\*)

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الدستورية  
والسياسية، مراكش - المغرب.

قبلها على إعداد دراسة ميدانية في عشر دول عربية رئيسية حول «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة» (عام ١٩٧٩)، وهو الآن بصدد إنجاز دراسة ميدانية غطت أحد عشر بلداً عربياً حول «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة والقيم والاتجاهات الديمقراطية»<sup>(١)</sup>. وبذلك تكون الندوة، موضوع التقرير، حلقة جديدة في سيرة التراكم الفكري والمعرفي لمركز دراسات الوحدة العربية. بيد أن الندوة، علاوة على ذلك، اندرجت ضمن سياق تاريخي وسياسي عربي وإقليمي ودولي خاص. فمن جهة، تزامنت مع مرور إحدى وخمسين سنة على قيام أول وحدة قومية في التاريخ العربي الحديث، أي «الجمهورية العربية المتحدة»، بين مصر وسورية (١٩٥٨ - ١٩٦١)، مما يعني أن الندوة

انتظمت في بيروت ما بين الثالث والعشرين والخامس والعشرين من شهر فبراير/شباط ٢٠٠٩ أشغال الندوة الفكرية السنوية الكبرى لمركز دراسات الوحدة العربية، في موضوع «من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل». وقد وجه المركز، كعادته، الدعوة إلى قائمة من إحدى وثمانين شخصية عربية، ضمت مفكرين، وسياسيين، وعاملين في مراكز بحثية قيادية، ينتمون إلى مدارس فكرية متنوعة، وينتسبون إلى أجيال عمرية مختلفة. ومن ناحية تنظيم الندوة، فقد اعتُبرت مناسبة لإعادة التفكير في قضية مفصلية من القضايا التي شغلت المركز منذ ثلاثة عقود ونيف، أي الوحدة العربية وسبل تحقيقها، ولا سيما أنه قد سبق له، قبل أكثر من عشرين عاماً (عام ١٩٨٨) تنظيم ندوة في صنعاء حول الموضوع نفسه، وأشرف

mhammedmalki@yahoo.fr.

(\*) البريد الإلكتروني:

(١) كلمة د. خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، في افتتاح أشغال الندوة.

## أولاً: الوحدة العربية في سياق المتغيرات المعاصرة

تَصَدَّرَ محورُ «الوحدة العربية في سياق المتغيرات المعاصرة» أشغال الندوة، وقد قُدِّمَتْ خلاله ورقتان بحثيتان: عالجت الأولى «النظام العالمي والتوحيد القومي، وأثار تطور النظام العربي في العقدين الأخيرين على مشروع الوحدة»<sup>(٢)</sup>، في حين تناولت الثانية قضية «صعود المشروع الإسلامي وتأثيره على مشروع الوحدة العربية»<sup>(٣)</sup>.

القصد من هذا المحور، كما أوضح ذلك مخطط الندوة، دراسة تأثيرات التغيرات الدولية، وعلى وجه التحديد العولمة، في الإمكانات المتاحة للمشروع القومي العربي، مما يعني مقارنة الآليات الدافعة أو النابذة لهذا الأخير، ثم النظر من جهة أخرى في مواقف القوى الكبرى من مشروع الوحدة العربية، ولا سيما أن المنطقة العربية قد شهدت في العقدين الأخيرين سلسلة من المشاريع ذات التأثير السلبي في الفكرة القومية وصيغها العملية، من قبيل «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، و«الشراكة الأوروبية-متوسطية»، و«الاتحاد من أجل المتوسط»، ناهيك عن «مناطق التبادل الحر»، التي جمعت الولايات المتحدة الأمريكية بالدول المغاربية على وجه التحديد (المغرب والجزائر أساساً). غير أن القصد المنهجي لهذا المحور لم يتوقف عند السياق الدولي وطبيعة تأثيراته في المشروع القومي العربي،

مناسبة للتفكير في مصادر إخفاق المحاولات الوجدانية العربية، وهي كثيرة، التي أعقبت التجربة الناصرية في التوحيد. ومن جهة ثانية، اندرجت الندوة في سياق حركة المراجعة والتجديد التي شهدها الفكر القومي العربي منذ الربع الأخير من القرن الماضي، خصوصاً من زاوية الإشكاليات ذات الصلة بقضية الوحدة، وما ارتبط بها من نقاشات فكرية من قبيل الدولة القطرية وصلتها بمشروع التوحيد إيجاباً أو سلباً، ومبدأ الوحدة الاندماجية المركزية، والعلاقة بين الوحدة القومية والوحدات الإقليمية. غير أن الندوة، كما شدّد على ذلك مخططها الفكري، لم يُرد لها أن تكون قراءة في التاريخ فحسب، بل أريد لها أن تكون استشرافاً للمستقبل أيضاً، أي تفكيراً علمياً ومنهجياً في ما يمكن أن ينتقل إليه المشروع القومي العربي في ضوء خبراته التاريخية، والاجتهادات التي مسّت جهازه المفاهيمي.

توزّعت الندوة على أربعة محاور، شملت «الوحدة العربية في سياق المتغيرات المعاصرة»، و«الوحدة العربية في الفكر»، و«الوحدة العربية في الممارسة»، و«رؤية للمستقبل»، وقد حدّد مخططها ثلاث عشرة ورقة بحثية لتغطية المحاور الأربعة، كما حظيت البحوث المقدمة بتعقيبات مكتوبة، إضافة إلى مناقشات المشاركين، وعقدت جلسة ختامية مفتوحة يمكن اعتبارها تركيباً وتطويراً للحوار الفكري الذي شهدته الأيام الثلاثة للندوة.

(٢) ورقة عماد فوزي شعبي.

(٣) يتعلق الأمر بورقة الأستاذ طارق البشري.

أهمية الدائرة الإسلامية ضمن خريطة الدوائر الحضارية التي رسمها وقتئذ. غير أنها تساءلت عن مصدر خفوت هذه الدائرة في عهد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢، مقارنة بالدائرتين العربية والأفريقية، لتعزو ذلك إلى أسباب موضوعية خاصة بـ «المواقف السياسية الإقليمية وما فرضت من تناقض»، لتشير إلى انتهاء هذا التناقض اليوم، مما يعني ضرورة تجديد نظرة العرب إلى الدائرة الإسلامية.

وهكذا، تناولت الورقة إشكالية اختلاف المساقات التي ولدت في إطارها فكرة الوحدة العربية، وصعوبة تعميم الحالة الشامية على باقي البلدان العربية (مصر والبلدان المغاربية على سبيل المثال). ففي المغرب العربي، على سبيل المثال، يصعب فصل العروبة عن الإسلام، فكلاهما مرتبط بالخيال الجماعي للمجتمعات المغاربية، لاعتبارات أهمها أن الاستعمار كان إجهازاً على الهوية ومكوّناتها، من دين ولغة وتاريخ، أكثر من تفكيك وتفتيت للأوطان، كما حدث في الشام. وبغية التأسيس النظري والفكري لهذه الملاحظة المنهجية، تناولت الورقة باقة من نصوص الفكر الإسلامي وطبيعة نظرتها إلى العلاقة بين العروبة والإسلام، لتخلّص إلى «موضوع العروبة والوحدة العربية ثابت في تناوله، وهو يتراوح بين أن يكون قريباً إلى الوحدة الإسلامية، وأن يكون عليها، ومشمولاً بالاهتمام الأكثر بالنسبة إليها..»

علاوة على ذلك، أولت الورقة اهتماماً خاصاً بالديناميات التي فتحها الحوار القومي الإسلامي، التي لعبت ندوات مركز

بل تجاوزه إلى فهم التغيّرات الداخلية للنظام الإقليمي العربي، خصوصاً من الزوايا السلبية والمعيقة للعمل العربي المشترك، من قبيل الصراعات العربية - العربية المتنامية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وما استتبعها من تفتت قطري، ونزعات مذهبية وطائفية وعرقية. وفي السياق نفسه، حظي «المشروع الإسلامي» بأهمية بارزة في بحوث الندوة وتعقيباتها ومناقشاتهما، لاعتبارات موضوعية خاصة بتطور الظاهرة «الإسلامية»، والنقاش الدائر، منذ سنوات، حول حدود تكاملها أو تناقضها مع المشروع القومي.

كان منتظراً من الورقة الأولى لعماد فوزي شعيب وعنوانها «النظام العالمي والتوحيد القومي»، أن تركّز، وفق خطاب التكليف، على المتغيّرات الدولية الجديدة، وحدود تأثيرها سلباً أو إيجاباً في مشروع الوحدة العربية، غير أنها نحت منحى الاستطراد في التّاريخ (Chronologie)، والإسهاب في متابعة تطور «النظام الدولي»، فكراً وممارسة، لتركّز لاحقاً على «التأصيلات النظرية» للأحادية القطبية، كما تمّ اعتمادها في الاستراتيجية الأمريكية، بداية مع حكم رونالد ريغان، وتحديداً مع ولايتي ج. بوش الابن، لتنتهي برسم صورة ممكنة عن النظام العالمي الجديد، والموقع الممكن للعرب ضمنها.

انطلقت الورقة الثانية لطارق البشري، وعنوانها «صعود المشروع الإسلامي وتأثيره على مشروع الوحدة العربية» من كتاب **فلسفة الثورة**، الصادر في بدايات الحكم الناصري، الذي شدّد على

التجارب، ومهملة بفعل التجاهل والإحباط حتى من أبنائها، والتجهيل من خصومها وأعدائها ...». لذلك، يعتقد معدها بأن إنعاش الفكرة وإحياءها يقتضيان القيام بقراءة نقدية لتطور الفكر القومي، منذ إرهاباته الأولى (الكواكبي، الحصري، قسطنطين زريق) وحتى تأسيس جامعة الدول العربية في منتصف أربعينيات القرن الماضي. والواقع أن الورقة اعتمدت تحقيقاً ميّزت من خلاله بين مرحلة «بناء الخطاب وتحقيق المشروع»<sup>(٤)</sup>، حيث لعبت كتابات ميشيل عفلق وتنظيراته دوراً مفصلياً في تععيد الفكرة القومية وتحويلها إلى رافعة للنضال الوحدوي العربي، وهو ما عبّرت عنه الناصرية، من منطلقات أخرى، في فلسفة الثورة، ودعت إليه «حركة القوميين العرب» منذ تأسيسها عام ١٩٥٢. فهكذا، تمكّن الفكر القومي، خلال هذه المرحلة، من التخلص من الطابع الرومانسي والتبشيري ليكتسي قواماً نظرياً ويدخل دينامية التطبيق، وهو ما لم يقدر على إنجازه على الرغم من المحاولات العديدة (أكثر من عشرين اتفاقية وحدة) التي سعت إلى تجسيد مشروع الوحدة في الممارسة. بيد أن مقابل الخطاب القومي، ظهرت خطابات مغايرة له، سعت إلى مقارنة الفكرة من زوايا مختلفة، ومنها تحديداً «البديل الإسلامي» (رشيد رضا، حسن البنا، سيد قطب)، ثم البديل الماركسي (الأحزاب الشيوعية العربية، وبعض القوميين العرب)، والإقليمي

دراسات الوحدة العربية دوراً مفصلياً في إطلاقها ورعايتها<sup>(٤)</sup>.

## ثانياً: الوحدة العربية في الفكر

حمل المحور الثاني عنوان «الوحدة العربية في الفكر»، وقد تعاقبت على معالجته ثلاث أوراق بحثية: تناولت الأولى «تطور الفكر العربي تجاه مسألة الوحدة العربية»<sup>(٥)</sup>، في حين دعت الورقة الثانية إلى العمل «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية»<sup>(٦)</sup>، أما الورقة الثالثة، فرصدت «الخطاب الرسمي العربي ومسألة الوحدة»<sup>(٧)</sup>. يعتبر هذا المحور، في الواقع، من المحاور التي حظيت بقدر كبير من الاختلاف في الرأي والنظر، بسبب الجراءة التي تمّ اعتمادها في مقارنة موضوعات ظلت إلى وقت قريب جداً شبه إجماعية بالنسبة إلى الحركة القومية العربية، خصوصاً البحث الخاص بـ «المراجعة الفكرية والسياسية لمفهوم الوحدة العربية». فهكذا، تكمن قيمة هذا المحور في تحليله البنى الداخلية التي تنظم نظرة الفكر العربي لذاته، وخطاب نخبه الرسمية إزاء قضية الوحدة وإشكالياتها.

انطلقت الورقة الأولى لعبد الغني عماد، وعنوانها «تطور الفكر العربي تجاه مسألة الوحدة العربية» من القول: «تبدو مسألة الوحدة اليوم مثخنة بجراح الأسئلة الصعبة ومنهكة بأخطاء التجربة، بل

(٤) يتعلق الأمر بالمؤتمرات القومية الإسلامية الستة المنعقدة ما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٦.

(٥) ورقة عبد الغني عماد.

(٦) ورقة عبد الإله بلقزيز.

(٧) ورقة رغيد الصلح.

لحظة فشل تجربة الوحدة»، مما جعل الفكرة الوحودية في كل منها «تكتسب معنى يختلف باختلاف اللحظة التاريخية التي أنتجته». وثانيتها «أن نصوص المثقفين والكتّاب العرب تختلف في صيغ البنية والخطاب، وتتفاوت في القيمة الفكرية...». فهكذا، سعت الورقة من خلال هذا الاستهلال إلى الإعلان عن نوع النقد الذي تروم القيام به حيال مفهوم الوحدة العربية، فهو تحديداً نقد يتوخى التطوير وإعادة البناء وبث حيوية جديدة في الفكرة القومية بعد ما تعرّضت له من تقصير، وتجاهل، وازدراء، وسوء فهم حتى من طائفة من أبنائها، فكم بالأحرى من المتحاملين عليها؟ لذلك، وبعد تحديد معنى المراجعة وضرورتها المنهجية والمعرفية، تناولت الورقة بالتحليل والنقد سبع مسائل، لعلها أمهات القضايا التي «تقوم عليها منظومة الخطاب الوحودي العربي»، أي فكرة الأمة، والاندماج الاجتماعي والوطني، وأولوية فكرة الوحدة في الخطاب القومي، وثنائية الدولة القطرية والدولة القومية، وأولوية الوحدة السياسية على الاندماج الاقتصادي، ونزعة الحتمية الوحودية، والاحتكار القومي لفكرة الوحدة.

تعرّضت الورقة البحثية الثالثة لرغيد الصلح في محور «الوحدة العربية في الفكر» إلى «الخطاب الرسمي العربي ومسألة الوحدة»، منطلقة من أن هناك «تباينات في الخطاب العربي الرسمي بين الدول العربية»، مما يستدعي فحص عينات منها، بغية «استخلاص مواقفها تجاه قضية الوحدة». كما اعتمدت الورقة تحقيقاً ثلاثياً لتتبع سيرورة تَكُون هذا الخطاب، هي تحديداً: مرحلة ولادة النظام الإقليمي العربي، أي

بكل صورته (لطفي السيد، وطه حسين، ومحمد حسنين في مصر؛ وشارل قرم، وميشال شيجا، وسعيد عقل، وشارل مالك في لبنان)، أو من خلال المشاريع الإقليمية المصاغة من طرف القوى الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الجديد) ومن يقوم بتسويقها من العرب. وقد انتهت الورقة، في مستوى ثالث، بعرض مضمون الاتجاهات النقدية الجديدة لمسألة الوحدة ومداخل تحقيقها، ولا سيما قضية الدولة القطرية ومكانتها في عملية التوحيد، الاقتصاد والسياسة، وإياهما الأنجع في تحقيق مشروع الوحدة، والعلاقة بين هذه الأخيرة والديمقراطية، أو بين الإسلام والعروبة والعلمانية.

مثلت الورقة الثانية لعبد الإله بلقزيز، وعنوانها «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية» أكثر النصوص إثارة للنقاش، لجرأة معدها في طرح أسئلة عميقة حول قضايا لم يطرقها القوميون بعد، أو تحلّقوا حولها دون الغوص في مضامينها، ولقدرته كذلك على تقديم مراجعته بلغة موسومة بالحبكة والسلاسة والوضوح. وقد استهلّت تحليلها بالإشارة إلى حقيقتين غالباً ما يتجاهلهما القوميون العرب، ويتعمّدون عدم أخذهما في الحسبان عند النظر في الفكرة الوحودية والخطاب القومي: **أولاهما** «أن لحظات التعبير عن الفكرة الوحودية اختلفت في معطياتها التاريخية والسياسية، فاستتبع ذلك - حكماً - اختلاف في مضمون الفكرة وفي صياغتها»، والحال أن هناك فرقاً في «حساب السياسة والواقع بين أربع لحظات سياسية في القرن العشرين: اللحظة العثمانية، اللحظة الاستعمارية، لحظة الاستقلال الوطني، ثم

حدّد خطاب التكليف أهمية الورقة الأولى لعوني فرسخ، وعنوانها «التجارب الوجدوية في أعقاب تفكّك الوحدة المصرية - السورية» في كونها ستمكّن من «معرفة الكيفية التي استفادت منها التجارب الوجدوية من فشل التجربة المصرية - السورية»، أي الدروس المستفادة منها بالنسبة إلى المحاولات التي أعقبتها منذ عام ١٩٦٣ (الاتفاقية الثلاثية المصرية - السورية - العراقية)، وحتى لحظة تأسيس التجمّعات الإقليمية العربية مع مستهل الثمانينيات (مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي). بيد أن الورقة، بعد تشديدها في المقدمة على واقع الفشل والانحسار في المشروع الوجدوي العربي، خَصّصت العنصر الأول لـ «الجزور التاريخية للطموح الوجدوي العربي»، لتتناول في العنصر الثاني «دروس قيام وانفصال الجمهورية العربية المتحدة»، قبل معالجة مشاريع الاتحادات المومأ إليها أعلاه في العناصر المتبقية (ع ٣/٤/٥/٦)، لتختتم تحليلها بالتساؤل عن مصاحبة الفشل لكل المحاولات الوجدوية التي شهدتها البلدان العربية منذ عام ١٩٥٨، وهو ما عزاه معيّد الورقة إلى غياب «القوة الاجتماعية ذات المصلحة في الوحدة والتكامل، والقدرة على إنجازهما والدفاع عنهما».

تناولت الورقة الثانية لعلي محافظة، وعنوانها «تجارب التوحيد الوطني العربية»

مباحثات الوحدة العربية خلال صيف عام ١٩٤٣، المفوضية إلى تأسيس جامعة الدول العربية (عام ١٩٤٥)، لتليها مرحلة قيام الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١)، ثم مرحلة القمم العربية، التي اتخذت من موضوعات التحرير، والردّ على التحديات الخارجية، أولوياتها الأساسية، لتتعرض الورقة، بعد ذلك، لمحاولات تطوير النظام الإقليمي العربي، سواء من حيث الاهتمام بدور العلاقات الوظيفية في إنجاح المشاريع الاندماجية، أو عبر تحييد الاقتصاد وإخراجه من دائرة الصراع السياسي، أو في ما يتعلق بإعادة النظر في طريقة التصويت داخل مؤسسات العمل العربي المشترك (قاعدة الإجماع).

### ثالثاً: الوحدة العربية في الممارسة

انتقل المحور الثالث إلى معالجة «الوحدة العربية في الممارسة»، وقد تعاقبت على أشغاله أربع أوراق بحثية: تناولت الأولى «التجارب الوجدوية في أعقاب تفكّك الوحدة المصرية - السورية»<sup>(٨)</sup>، وتناولت الثانية «تجارب التوحيد الوطني العربية» في كل من السعودية وليبيا والإمارات واليمن<sup>(٩)</sup>، في حين خُصّصت الدراسة الثالثة لـ «قراءة نقدية في تجربة التجمّعات الإقليمية العربية»<sup>(١٠)</sup>، أما الدراسة الرابعة، فقد عالج فيها محمد محمود الإمام «تجربة العمل العربي المشترك من منظور وحدوي».

(٨) ورقة عوني فرسخ.

(٩) ورقة علي محافظة.

(١٠) ورقة امحمد مالكي.

مجال الدراسة تمتدان إلى حقبة زمنية طويلة، وتتوزعان على أكثر من موضوع من موضوعات العمل الإقليمي المشترك، فقد ركزت الورقة على المجالات ذات القيمة الاستراتيجية، مثل: «الأمن والدفاع»، و«التكامل الاقتصادي»، و«السياسة الخارجية». بيد أنها قبل ذلك حُللت «السياقات المتحكمة في تأسيس التجمّعين»، دولياً وإقليمياً وقطرياً، لتنظر في العنصر الثالث والأخير، وهو مقومات «الرؤية الجديدة لإعادة البناء الإقليمي في الخليج والبلاد العربية»، مشددة على «مركزية التأسيس الديمقراطي لمشروع الاندماج»، و«الحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة للبناء الإقليمي المشترك».

سعت الورقة الرابعة لمحمد محمود الإمام، وعنوانها «تجربة العمل العربي المشترك من منظور وحدوي»، إلى تحليل كافة «الجهود السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الرامية إلى التوحيد العربي» من داخل «منظومة العمل العربي المشترك ودرجة النجاح الذي حققته»، وقد كانت للخبرة العلمية والعملية لمعدّها الدور البارز في وضوح وتماسك منهجها، وتحليلاتها، وخلاصاتها العامة. فمنهجياً، انطلقت الورقة من تحديد المناهج المعتمدة لإقامة وحدة بين مجموعة من الدول (المنهج التعاملي، والمنهج الوظيفي، والمنهج الوظيفي المحدث)، ثم أبرزت «أبعاد العمل المشترك ومعايير تقييم مفرداته»، قبل رصد «تطور ترتيبات العمل العربي المشترك». أما موضوعياً، فقد حُللت الدراسة «تعثّر مسار الوحدة الاقتصادية ودور العامل السياسي»، و«تعدد مداخل التكامل الاقتصادي وافتقار المنهج»، لتقارب، بعد ذلك، «استراتيجيات

في كل من السعودية، وليبيا، والإمارات، واليمن، سيرورات الاندماج الوطني الداخلي، أي الانتقال إما إلى بناء دول قطرية أكبر، مركزية أو اتحادية، أو إعادة بناء وتوحيد دول مرّقتها الاستعمار. وبنّفس المؤرخ، الحريص على التمهيد في الأحداث والوقائع، جهد مُعدّ الورقة من أجل متابعة اللحظات المفصلية في تأسيس الاندماجات الوطنية في العيّات الأربع المشار إليها أعلاه، ليخلص إلى وجود قواسم مشتركة بينها جميعاً، حدّدها في «التشابه الكبير في البنية الاجتماعية» و«ضعف الوعي السياسي بين أغلبية السكان»، و«الدور البارز لعائدات النفط»، و«الموقف العربي الرسمي والشعبي المؤيد لثلاث من تجارب التوحيد الوطني، هي: ليبيا، والإمارات، واليمن»، و«الموقف الدولي الذي لم يعارض قيام حركات التوحيد الأربع».

قدمت الورقة الثالثة، وهي ورقة امحمد مالكي، وعنوانها «قراءة في تجربة التجمّعات الإقليمية العربية»، قراءة حول تجربتي «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» (عام ١٩٨١)، و«اتحاد المغرب العربي» (عام ١٩٨٩) تحديداً. وهكذا، انطلقت من فكرة مفصلية مفادها أن «التجمّعين معاً لم تعوزهما الإرادة السياسية، ولا الرغبة الجماعية في خلق فضاء للعمل المشترك.. ولكن ما كان ينقصهما هو البنية الحاضنة للمشروع، القدرة على تحويل الإرادة والرغبة إلى قوة دفع حقيقية جديدة بخلق ديناميات لاندماج إقليمي فعلي من شأنه مراكمة المكاسب المشتركة، وفتح إمكانات الارتقاء إلى التوحيد القومي». وحيث إن التجربتين

الوحدوي العربي وسبل تجاوزها»<sup>(١١)</sup>، و«مداخل التوحيد القومي وممكناته»<sup>(١٢)</sup>، و«دور العوامل الثقافية والدينية في التوحيد القومي»<sup>(١٣)</sup>، و«دور المجتمع المدني في عملية التوحيد»<sup>(١٤)</sup>.

استهلّت الورقة الأولى لبرهان غليون، وعنوانها «معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها» بإصدار الحكم بالعقم على المقاربات التي دأب الفكر العربي على اعتمادها في تشخيص مصادر إعاقة تحقيق الوحدة العربية، وأهمها تلك التي تركز على «الاختلافات في نظم الحكم»، و«التباين الكبير في حجم الموارد الاقتصادية»، و«الصراع على الزعامات والنفوذ»، و«عداء الغرب وإسرائيل» لمشروع الوحدة العربية. والورقة تدعو، بالمقابل، إلى التفكير في «الديناميات التي تدفع الشعوب والمجتمعات إلى تجاوز نقائصها، والتغلب على نزاعاتها وتفتتها ..». ف «الوحدة السياسية أو الاقتصادية هي عملية تغيير، ومن حيث هي كذلك، تستدعي الصنع والتصنيع، وليست ثمرة ولادة طبيعية أو عفوية لعوامل إيجابية قائمة ..». وفي هذا السياق، طرحت الدراسة سؤالين بخصوص موضوع تعثر الوحدة العربية: يتعلق الأول بالاستفهام عن أسباب سيادة الانفصال والانقسام والتباعد، وغياب الوحدة، في حين يخص الثاني التساؤل عن «الذي منع جامعة الدول العربية من التحول إلى منظمة

العمل المشترك»، ولتحصر جملة من الخلاصات البالغة الأهمية في فهم انحسار مجهودات التوحيد من داخل منظومة العقل العربي المشترك، وأهمها أن هناك أمرين حددا «مسار العمل العربي المشترك» منذ البداية: الأول حادثة العهد بالاستقلال، وما ترتب عليه من هموم قطرية لبناء أجهزة دولة حديثة قادرة على حمل أعباء التنمية .. والثاني هو أن توالي عمليات الاستقلال أدخل في التجمع العربي الذي يضم بلداناً مختلفة في مقوماتها همّاً سبقها، مما زاد التباين بين رؤى مجتمعاتها لمصالحها الوطنية، ودخل النفط ليلعب دوراً بارزاً في توجيهات الدول نحو علاقاتها البينية والخارجية ..».

## رابعاً: رؤية للمستقبل

يمثل المحور الرابع الخاص لـ «رؤية للمستقبل» جانباً مفصلياً في أشغال الندوة ومناقشاتها. وإذا كان المستقبل رهيناً بفهم الماضي، أي استحضار التاريخ، وحسن قراءة الحاضر، فإن تخصيص حيّز مهم لاستشرافه، والسعي إلى الإمساك العلمي والمعرفي باتجاهاته، أمر على درجة بالغة من الأهمية. وقد سعت أوراق الندوة وتعقيباتها ومناقشاتها إلى النظر، قدر الإمكان، في هذا البعد والإمعان في ممكناته وصعوباته. وهكذا، توزعت على هذا المحور أربع أوراق، تناولت على التوالي: «معوقات العمل

(١١) ورقة برهان غليون.

(١٢) ورقة قحطان الحمداني.

(١٣) ورقة وجيه كوثراني.

(١٤) ورقة فيوليت داغر.

(القومي)، لنتنقل بعد ذلك إلى بسط أربع ملاحظات، تتعلق بـ «انتشار الإسلام جنباً إلى جنب مع التعريب»، و«نمو التجارة مع انفتاح الأسواق على بعضها عبر طرق المواصلات»، مما يعني تلازم وتكامل العوامل الدينية والثقافية مع الاقتصاد، وبالتالي تحقيق الوحدة الدينية والثقافية إلى جانب الوحدة الاقتصادية. وقد استندت الورقة إلى فرضية مفادها أن الثقافة بطبيعتها تنطوي على «التوحيد والتجزيء»، أي حضور وتعايش النزعتين معاً، وهو ما عبّرت عنه الخلدونية في تحليلها «طبائع العمران البشري».

وهكذا، توزّعت الدراسة على أربعة عناصر متكاملة في ما بينها، هي تحديداً: «جدلية التجزئة والوحدة في الأمة»، و«الدين والمُلك»، و«مشاهد من التاريخ والواقع الثقافي العربي»، و«الرأي العام والثقافة الشعبية»، لتختتم بالتساؤل عن «مقومات الثقافة العربية القادرة على النهوض والوحدة، في عصر صعب تتجاوزه قوتان: قوة العولة، وقوة التفكيك في الوقت نفسه؟».

شكّلت الورقة **الرابعة**، وعنوانها «دور المجتمع المدني في عملية التوحيد» الدراسة الثالثة عشرة والأخيرة في ندوة «نحو الوحدة العربية: رؤية للمستقبل»، وقد استهلتهامعدها بتحديد مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالهوية، معتمدة على جملة من الأدبيات العربية والغربية ذات الصلة، مشيرة، على سبيل المقارنة، أولاً إلى ميلاده في التجربتين العربية والغربية، لتحلل في مستوى ثانٍ «التكامل بين المقاومة المدنية والفكر الوحدوي»، وتنظر في مستوى ثالث

إقليمية فاعلة، أسوة بغيرها من المنظمات الإقليمية في العالم». وبغية الإجابة عن هذين السؤالين، ناقشت الورقة فرضيتين: تفيد الأولى «أن إخفاق العرب في تحقيق الوحدة القومية .. هو ثمرة إخفاق الحركة القومية التي عملت على تكوينها وقادت مسيرتها»، في حين ذهبت الثانية إلى أن «الدولة العربية التي نشأت عن النظام الإقليمي شبه الاستعماري .. لم تكن دولة بالمعنى الكامل للكلمة، وإنما دولة ناقصة أو شبه دولة ..».

حدّد خطاب التكليف للورقة **الثانية** التي أعدها قحطان الحمداني، وعنوانها «مداخل التوحيد القومي وممكناته» أن تكون دراسة تحليلية واستشرافية لعملية التوحيد القومي من مداخلها الثلاثة الرئيسية (المدخل السياسي، والمدخل الأمني، والمدخل الاقتصادي التنموي). بيد أن الورقة عالجت اثني عشر مدخلاً تراوحت بين المدخل السياسي، والمدخل الاقتصادي، والمدخل الثقافي، ومدخل القوة، والمدخل العسكري، والمدخل الإعلامي، والمدخل الفكري والعقدي، والمدخل النضالي، والمدخل اللاشرعي، والمدخل الأجنبي، ومدخل الإقليم القاعدة، ثم المدخل الأفضل، الذي يعدّ في تقدير معدّ الورقة، الأكثر نجاعة وكفاية في تحقيق مشروع الوحدة، مع تشديده الواضح على أولوية المدخل السياسي.

مهّدت الورقة **الثالثة** لوجيه كوثراني، وعنوانها «دور العوامل الثقافية والدينية في التوحيد القومي» بتوضيح جملة من المصطلحات المعتمدة في متن نصّ الدراسة (القومية، والدين، والثقافة، والتوحيد

يسجل إيجابياً للندوة والنتائج المتوقعة منها عند النشر، والقراءة، والتداول.. ثم إن الندوة بتركيزها، عموماً، على المقاربات النقدية لإشكاليات الوحدة العربية، وتشديدها على المراجعات التركيبية لأهم القضايا المرتبطة بمفهوم التوحيد، تكون قد فتحت ورش عمل مهمة للتفكير، والاختلاف في النظر، والتباين في قراءة واقع الوحدة العربية والحركة القومية على وجه التحديد.

ويمكن القول إن المستقبل، كبعد مفصلي في الندوة، وأفق مركزي للتفكير، لم ينل حظه الوافر من المعالجة، والتحليل، والمناقشة، مقارنة بالماضي (التجارب)، أو الواقع (حال الوحدة)، غير أن مجمل الأوراق لامست المستقبل وهي تنتقد، أو تراجع، وتعيد بناء مفاهيم الوحدة العربية وإشكالياتها. وبمفهوم المخالفة، كل ما اعتبر سلبياً في سيورات التوحيد العربي، هو بالضرورة عنصر لبناء المستقبل، والأكثر من ذلك تتقاطع إنتاجات المركز السابقة مع نتائج هذه الندوة من حيث الرؤية المطلوبة لبناء الوحدة العربية، فقد سبق له إعداد عمل مهم عن «استشراف مستقبل الوطن العربي» في أواخر ثمانينيات القرن الماضي (١٩٨٨)، وأعاد تحيينه في أواسط العقد الأول من الألفية الجديدة □

في «التعبيرات المدنية بين الحصانة الذاتية والاختراق»، وتناقش في المستوى الرابع «التصورات الفوقية لبناء الدولة العربية الحديثة». أما المستوى الخامس والأخير، فقد تناول بقدر من التفصيل «سقف النضال المدني الودودي».

## خاتمة

يمكن لمعد هذا التقرير، وقد تابع أشغال الندوة حضوراً ومشاركة، الإقرار، دون تردد، أنها شكّلت قيمة مضافة في رصيد ندوات المركز وسيل إنتاجاته، الموسومة بالديمومة، والعمق، والتنوع في الاجتهاد والمقاربة. وكعادته، وفّر مركز دراسات الوحدة العربية مناخاً تنظيمياً وفكرياً سمح لأجيال المشاركين بخلق دينامية من الحوار، والمناقشة، وتبادل الرأي، والاختلاف. ولئن ضغطت دسامة البحوث والتعقيدات على فعاليات الندوة، فقد نالت المناقشات حظها الوافر من الأشغال، بل شكّلت لحظة بارزة في تفاعلات الملتقى. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حضور الباحثين إلى جانب الممارسين، أي ممّن خبروا تجارب التوحيد، وشاركوا من موقع المسؤولية في فصولها، كان له الوقع المهم في إثراء النقاش، وتدافع الأفكار، وتنوع الاجتهادات، ورفع سقف الاختلاف، وهو ما